تحديات الدور الأمريكي في ظل تنامي القوة الصاعدة

د. عبد السلام قريقة

قسم العلوم السياسية جامعة عنابة

مقدمـــة:

إن دور الريادة الذي تتولاه الولايات المتحدة في إطار النظام الدولي الجديد يجعلها في مواجهة التغيرات التي ترتبط ببنية وتطور وحداته، فهي اليوم أمام النجاح الباهر الذي يحققه الاتحاد الأوروبي كتجربة تكاملية ناجحة اقتصاديا وهي في مسار استكمال وحدتها السياسية وتطوير سياستها الأمنية المشتركة، ومن جهة أخرى لازالت روسيا تمثل قوة كبرى بما تملكه من معطيات جغرافية واقتصادية وعسكرية وتسعى دائما إلى استرجاع مكانتها الضائعة بعد الحرب الباردة. أما اليابان فهي حليف سياسي

ومنافس اقتصـــادي عنيد يملك من القدرات التكنولوجية ما يؤهله للطموح على لعب دور عالمي.

اما فيما يخص الصـين، فلا تخلو أي دراسـة في مجال السـياسـة الخارجية الأمريكية إلا وتتناولها كحد جديد سـيواجه الانفراد الأمريكي بالهيمنة على العالم، وذلك نظرا للقوة الاقتصادية والتجارية التي أصبحت تمثلها الصين كذلك قدراتها التكنولوجية العسكرية وانتشارها في العالم بصورة مثيرة.

إن الصـعود الصـيني أصـبح يثير قلق الولايات المتحدة بالإضـافة إلى القوى الصـــاعدة الأخرى كالهند وتركيا وبعض دول امريكا اللاتينية، وحتى افريقيا تعتبر رقما فاعلا في معادلة السيطرة على العالم نظرا لموقعها الجيوستراتيجي وخصوصياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ورد في دراسة كونداليزارايس حول واقعية التفكير الأمريكي وإعادة التفكير في المصلحة القومية ان علاقة الولايات المتحدة بروسيا والصين قائمة على المصالح المشتركة أكثر مما هي قائمة على القيم المشـــتركة، وبخصـــوص روســـيا، تم تجســـيد اتفاقية "الإطار الاســتراتيجي" في مارس 2008، كما اشــارت رايس إلى التحولات الســياســية التي تعرفها روسيا اليوم من انفتاح ديمقراطي تطور تقني واقتصادي.

وبالنسـبة للصـين ترى رايس أن تأثيرها المتصـاعد على السـاحة الدولية يعتبر عاملا ايجابيا إذا ما التزمت بمسؤولياتها الدولية إزاء القضايا الاقتصادية والتجارية والبيئية غير أن مخاوف الولايات المتحدة بشأن الصين ترتكز أساسا على تطوير أسلحتها ذات التقنية لعالية وموقعها في مجلس الأمن الذي يؤهلها إلى أخذ مواقف قد تعارض الموقف الأمريكي، غير أن سـياسـة الحوار والتقارب الدبلوماســي قد تجعل من هذه المخاوف تتلاشــى، حيث وقفت الصــين في الكثير من المناســبات موقفا ينســجم والســياســة الأمريكية، كتعميق الاتصالات العسكرية بالولايات المتحدة، وتأييد نشر قوات مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي لحفظ السلام، ومواجهة التسليح النووي في كوريا الشمالية.[1]

أولا: القوى التقليدية

يرى برجنسكيأن أوراسيا تمثل أهمية بالغة في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، إذ ان التوازنات داخلها أساسية لأنها تضم 75 % من السكان وموارد الطاقة و60% من ثروة العالم، واستنادا إلى نظرية الأرض المركزية (حسب ماكندر: الذي يسيطر على المحور الجغرافي للتاريخ يعني الأرض المركزية يستطيع الاستفادة من الوضع المركزي للسيطرة على أكبر جزيرة في العالم، وتعني كتلة القرارات الثلاث الأوروبية والآسيوية والافريقية)، ركز برجنسكي على ضرورة منع قيام روسيا وعودتها على الاستراتيجية الأمبريالية، ودعا لتوحيد أوربا العمود الفقري الجيوستراتيجي المؤلف من فرنسا وألمانيا وبولونيا وأوكرانيا، وكذلك التركيز على توسيع حلف الناتو نحو الشرق وإقامة علاقات أمنية بناءه مع روسيا واستمرار التحالف مع اليابان كشريك عالمي وإقامة شراكة مع الصين، في حين تشجيع دول البلقان على إقامة تعددية جيوسياسية تمنع أي قوة من السيطرة على المنطقة بين كل من أذربيجان، أو أوزبكستان، أوكرانيا.[2]

1-روسيا:

كانت العلاقات الأمريكية الروسية ومازالت تشكل محورا أساسيا في العلاقات الدولية، وإذا كانت مرحلة الندية التي سادت إبان الحرب الباردة قد انتهت بتفوق الولايات المتحدة اقتصاديا، عسكريا وايديولوجيا، فإن ذلك لا يعني إطلاقا نهاية كقوة فاعلية تملك من المؤهلات ما يجعها تمثل تحديا أساسيا لمستقبل الدور الأمريكي في النظام الدولي.

قبل 11 سبتمبر 2001 حدثت تحولات جذرية في طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية، حيث تعززت الاتصالات الدبلوماسية والمفاوضات واللقاءات على مستويات عليا، / غير أن الاضطراب ظل يميزها بسبب برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي وإصرار الادارة الأمريكية في عزمها على إلغاء معاهدة الصواريخ المضادة، وكذلك اتهام روسيا بتزويد "الدول المارقة" بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية.

أما بعد 11 سبتمبر 2001، فقد عرفت العلاقات بين الطرفين منحنى تعاوني ليتكون روسيا حليفا فعالا ومشاركا في التحالف العالمي ضد الإرهاب التي دعت إليه أمريكا.[3]

وبقي ملف برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي مصدر خلاف بين الطرفين، شكل تخوفا وحذرا منطرف روسيا باعتباره تهديد للأمن الروسي، وتصرف منفرد من الولايات المتحدة لا يعير أدنى اهتمام لروسيا وكرد فعل على ذلك، عبر المسؤولون الروس عن استيائهم من التصرف الأمريكي وإن كانوا غير مستعدين للمجابهة ومنع الولايات المتحدة من تنفيذ برنامجها لكنهم لا يستبعدون تدعيم قواتهم النووية بوضع رؤوس نووية متعددة على الصواريخ عكس الالتزامات والاتفاقيات التي أبرمتها روسيا من قبل.[4]

إن روسيا بثروتها الهائلة وقوتها المفرطة تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية بعقد اوروبي روسي فهي تمثل الترسانة النووية الثانية في العالم، والمصدر الثاني او الثالث للأسلحة.

وبمنطق فرنسي، ويسعى الأوروبيون إلى اعتبار روسيا الضامنة للتوازن مع أمريكا وفي نفس الوقت المواجهة للخطر الإرهابي القادم من الجمهوريات الإسلامية في الشرق.[5]

سوف تسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها في المناطق المهمة جغرافيا وسياسيا إذا ما فشلت في إقامة علاقات صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يستدعي هذه الأخيرة إلى إقناع روسيا وغيرها من القوى التي تسعى إلى التنافسية بضرورة إقامة علاقات تقارب تكون فيها المكاسب أكبر من وجود علاقات مواجهة وتنافر، أي بعبارة أخرى يجب طي صفحة الحرب الباردة أين كانت العلاقات مشدودة، فالتوجه بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية سيكون نحو انتهاج سياسة تستند إلى أوسع إجماع دولي ممكن.[6]

لقد احتوى مفهوم "عالم متعدد الأقطاب" الذي كثيرا ما تحدث عنه ساسة روسيا في النصف الثاني من التسعينيات بشكل صريح على#عنصر المواجهة الذي تخلت#عنه روسيا في عهد بوتين، مفضلة التركيز على "تعددية القوى الموجهة" مبدأ موجها لسياستها الخارجية، يتميز بالتنافس الطبيعي مع الغرب على الأسواق والاستثمارات والنفوذ الاقتصادي والسياسي والسير باتجاه تعاون أوثق مع دول آسيوية.[7]

لقد باشرت روسيا عقد اتفاقيات مع إيران لإكمال محطة الطاقة النووية في بوشهر، بموجب عقد تم توقيعه في 1995، وقد أثار هذا العقد انتقادا من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، واعتبر هذا الموضوع أساس خلاف بين الدولتين.[8]

برغم الخلافات القائمة، ظل التعاون الروسي مع الولايات المتحدة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي يشهد تزايد مطردا فقبل اجتماع القمة الروسية –الأمريكية في 2005 كان الإعداد لخطوات مشتركة جديدة، وفي غضون ذلك أصدرت الولايات المتحدة تصريحات تزعم أن شروطا صحيحة لم تتوافر في روسيا لتخزين الأسلحة النووية والتخوف من وقوعها في يد الإرهابيين، غير ان روسيا أنكرت ذلك واعتبرته ضغطا نفسيا عليها، غير أن هذا التوتر انتهى بالتوصل إلى اتفاق في القمة وقعه الرئيسان (بوش-بوتين) وأصدرا بيانا مشتركا حول التعاون الأمني في الحقل النووي، وتعاونا لمواجهة الإرهاب النووي.

تمثل روسيا تهديدا دائما لأي دولة في العالم، نظرا لقدراتها الجغرافية، الديمغرافية والعسكرية، فالتوسع العسكري الروسي يشكل عقبة أمام الديمقراطيات الصاعدة ويعطي الحجة للولايات المتحدة للقيام بدورها في حماية العالم الحر.

إن التطور المحتمل لروسيا بالإضافة إلى أوربا واليابان تعتبر تحديات جديدة للولايات المتحدة من حيث قدرتهم على تجاوزها في تسيير الشؤون الدولية، غير ان الولايات المتحدة لا يمكنها الاستغناء عن الامكانات الصناعية والمالية الانتاجية للثلاثية.

إن توجه النظام الروسي نمو الديمقراطي يجعلها تسعى إلى الاضطلاع بدور حامي الحرية والسلام ضد أمريكا الساعية إلى الهيمنة وهو السيناريو المقلوب والمعاكس للواقع الذي عرفه العالم إبان مرحلة الحرب الباردة[9]

إن التحدي الكبير الذي تواجهه الولايات المتحدة ه عودة روسيا منافس استراتيجي نظرا لما تمتلكه من مؤهلات مرتبطة باقتصاديات متوازنة قابلة للنمو المستمر، وطاقة ديمغرافية مؤهلة واستقلال طاقوي هام خاصة وأن إنتاجها للبترول والغاز يشكل فاعلا رئيسيا عل الساحة الدولية بالنسبة للإمكانات الطاقوية، كما تتميز روسيا بشساعة مساحتها واحتوائها على موارد أولية طبيعية هائلة.[10]

بالرغم من محاولة الولايات المتحدة التصرف دون أي اعتبار لروسيا بصفتها كمنافس استراتيجي وذلك من خلال السيطرة على الناتو وتوسيعه والتدخل في شؤون أوربا وإبراز الضعف الروسي، إلا ان الحقيقة تكمن في دور روسيا البارز على الساحة الدولية، وهو ما تدركه الولايات المتحدة التي تسعى إلى إثارة النزعات الاستقلالية في القوقاز من اجل تفكيك روسيا، وكذلك تعمل على منع التقارب الروسي – الأوروبي والذي يشكل بديلا لروسيا خاصة وأن المبادلات التجارية بين روسيا وأوروبا وصلت 75 مليار يورو، في حين لم تتحدى مع الولايات المتحدة 10 مليار يورو سنة2001، فإرتباط الروس بأوروبا لا مناص منه، في حين الاستغناء عن الولايات المتحدة وارد في العموم.[11]

رغم المشكلات الديمغرافية والأمنية التي تعانيها روسيا إلا أنها تشهد ديناميكية اقتصادية نشيطة يتصاعد فيها الانتاج القومي بمعدلات جيدة، كما تشكل الصناعة تقدما ملحوظا خاصة في مجال الميكانيك والبتروكيمياويات...

وعلى الصعيد السياسي، تعيش روسيا تحولا ديمقراطيا بارز الملامح، بوجود رئيس منتخب وبرلمان منتخب بالاقتراع العام أيضا وحرية اعلامية وتعددية وهو عامل يجعلها أكثر استقرارا ومواجهة للانتقادات الغربية[12]

2-أوربـــــا :

تعتبر أوربا حليفا تقليديا للولايات المتحدة بحكم التاريخ والقيم الايديولوجية، وكذلك بارتباطهما الوثيق من خلال حلف الأطلسي (ناتو)، وتشكيل الاتحاد الأوروبي المنشـود لا يعيق السـياسـة الأمريكية بقدر ما يريحها لما حققه هذا الاتحاد من توسـيع يشمل دول شرقية وتعميم القيم الديمقراطية فيها.[13]

ففي أوربا، تتحمل الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو مســؤولية فرض الســلام، وهذا التزام يشــكل محور الروابط الأمريكية –الأوروبية وســيكون من واجب الولايات المتحدة ان تضـطلع بمسـؤوليتها العسـكرية كلما توسـع حلف الناتو شـرقا، وذلك لتبيين الاستقرار في أوربا الشرقية والوسطى، وتحجيم النوايا العدوانية لروسيا، كما ان أهم التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية في المراحل القادمة هو مسألة الارتباط بين توسع حلف الناتو شرقا وتوسع الاتحاد الأوروبي ومهما كان التسع ستكون القوات المسلحة الأمريكية المسؤولة عن الاستقرار والسلام في القارة.[14]

وبالنسبة للعلاقات الأوروبية – الأمريكية فإن السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة بعد أحداث 2001/9/11 أثرت على علاقاتها بدول أوربا، حيث أيد معظم الدول الغربية، أمريكا في حربها ضـد الإرهاب، وأعرب عن ذلك رؤســاء أوربا بالمقولة "كلنا أمريكيون". غير أن الأوربيون عارضـو سـياسـة بوش الانفرادية واسـتحواذه على اتخاذ القرار في إطار الهيمنة على العلاقات الدولية.

شـــكلت هذه المرحلة اختلافات جوهرية بين أوربا والولايات المتحدة، فأوربا تـدرك أن إدارة المحافظون الجدد تســـعى إلى تحقيق خططها بلا رادع، وبما يتفق مع مصالحه الخاصة والاعتماد على القوة المسلحة وليس على الدبلوماسية في حين تتعارض هذه المبادئ مع نوايا أوربا ومصلحة الاتحاد الأوروبي تكمن في وجود نظام دولي تعددي وليس نظام يهيمن عليه قطب واحد.

وقد أدرك الأوروبيون أن الولايات المتحدة تسعى إلى استغلال الفجوة العسكرية القائمة بينها وبين الآخرين للانفراد بصنع القرار الدولي دون مشاركة الحلفاء واستبعاد كل قوة منافسة من لعب أي دور إلا بموافقتها.[15]

إن الاختلاف الأوروبي الأمريكي حول الرؤية للعالم يظهر بسبب إصرار أوروبا على ترجيح كفة العمل الدبلوماسي على الوسيلة العسكرية في حل النزاعات وتفضيل العمل الجماعي على العمل المنفرد من إخلال الأطر والمؤسسات الدولية القائمة خاصة مجلس الأمن، ومن هذا المنطلق بدا واضحا الاختلاف بين النظرة الأوروبية والرؤية الأمريكية في الحرب على العراق خاصة من خلال دور فرنسا في عرقلة حصول الولايات لمتحدة على الشرعية الدولية للحرب.

كما انقسمت الآراء حول مستقبل العلاقات عبر الأطلس خاصة بعد توسيع الاتحاد الأوروبي، إذ يرى البعض أن اتباع استراتيجية جديدة للأمن القومي الأوروبي والدفاع المشترك يعتبر بداية ظهور قطب أوربي جديد بقيادة فرنسا وألمانيا مناوئ للولايات المتحدة.

والحقيقة أنه لا يوجد خلاف كبير بين دول أوروبا والولايات المتحدة باعتبار التحالف الاستراتيجي وتجانس المصالح ومهما كانت الخلافات بينهما فلا تعدوا أن تكون خلافات طبيعية نتيجة تشابك المصالح، وأن الرغبة الولايات المتحدة في الانفراد بإدارة الشأن الدولي هو سبب التعارض لا غير.[16]

في الوقت الذي عملت الولايات المتحدة ما بوسعها لتحقيق مصالحة فرنسية ألمانية من أجل تماسك الحلف الأطلسي في أوربا، سعت دول أوربا إلى توحيد صفوفها وبناء منافس استراتيجي له مكانته العالمية، فكان الهدف هو تحقيق وحدة مستقلة متحررة من القيود الأمريكية تدفعها إلى ذلك قوتها الاقتصادية وإيمانها بالقيم الأوربية المشتركة والمختلفة عن القيم الأمريكية.[17]

3-اليابان:

تعتبر اليابان حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة في منطقة شرق أسيا، كما أنها الإطار الأمثل لممارسة لعبة التوازنات مع القوى الإقليمية الممثلة في الصين كوريا الشمالية، بضمان الوجود المؤثر الأمريكي خاصة في المجال الاستراتيجي، حيث تخشى القوى المتحالفة وحدة كورية تفتح المجال أمام قوة نووية، مستقبلية (الإشارة على امتلاك كوريا الشمالية السلاح النووي)، وكذلك الخطر الصيني المحتمل بالرغم من استقرار العلاقات معها في المرحلة الراهنة.

وإذا كانت العلاقات التجارية والمبادلات البينية الأمريكية-اليابانية تتوسع تدريجيا وتدل على صفاء العلاقات وتقاربها، إلا أن الميزان التجاري أصبح يطرح أكثر من تساؤل ويثير الكثير من المخاوف، فقد وصلت الصادرات اليابانية نحو الولايات المتحدة إلى حدود 30% في حين لم تتجاوز الصادرات الأمريكية نحو اليابان 11%.[18]

وتعتبر اليابان حليفا وثيقا للولايات المتحدة نظرا لتوافق الرؤى والتصورات على مستوى الأهداف والوسائل، وبالرغم من كون اليابان قوة إقليمية مهمة في شرق آسيا والمحيط الهادي إلا أنها تفتقد لعوامل القوة السياسية والاستراتيجية التي تؤهلها للعب دور عالمي، خاصة على مستوى بنية قوتها العسكرية، وتحضرنا في هذا المقام مقولة كاتب فرنسي بشأن اليابان ليصفها بالعملاق الاقتصادي والقزم السياسي% *Un "Géant Economique et un Nain Politique"*

وما زاد في تقويض فرص اليابان للبروز كفاعل أساسي على مستوى السياسة الدولية هو التبعية التي تعانيها من حيث الموارد الطاقوية، فهي تستورد حولي 85% من حاجياتها النفطية من الشرق الأوسط ويصل استهلاكها حوالي 5 مليون برميل يوميا.

تستخدم الولايات المتحدة سلاح النفط للضغط على اليابان لتحقيق مصالحها التجارية وضمان التأييد السياسي في قضايا القارة الآسيوية.[19]

غير أن ضـخامة الاقتصـاد الياباني باتت تشـكل تحديا كبيرا للولايات المتحدة من حيث اعتبارها قطبا رائدا في الصناعة والتكنولوجيا العالمية وهو ما يرجح فكرة تعدد الأقطاب التي أصبحت تقلق القطب المهيمن.

ثانيا: الصعود الصيني

واصلت الصين نجاحاتها في زيادة النمو الاقتصادي منذ مرحلة ما بعد "دنج"، وقد تتمكن من التحول إلى قوة عسكرية وتبعا للنظرة الأمريكية التي تعطي للصين دورا في النظام العالمي تسـتطيع الولايات المتحدة الحفاظ على علاقاتها بأكثر المناطق ديناميكية في العالم، من الناحية الاقتصـادية في ظل القوة الصـينية المتنامية اقتصـاديا وعسـكريا. ولمواجهة تنامي هذه القوة، والحفاظ على العلاقات الأمريكية بالمنطقة، يتعين على الولايات المتحدة أن تعيد صـياغة علاقاتها الأمنية مع كوريا موحدة لمجابهة قوة الصين واليابان خاصة وأن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة قد يواجه الكثير من الرفض بدواعي قومية.[20]

ترى الولايات المتحدة في الصـين قوة عدائية كامنة تتميز بالتوسـعية والصـعود المسـتمر، لذلك فهي تسـعى إلى إدماجها في الاقتصـاد العالمي، ودفعها إلى التحول الديمقراطي كما تعمل الإدارة الأمريكية على الحيلولة دون أن تكون الصـين منافسـا استراتيجيا في شرق آسيا، وهو ما تؤكده منظومة الصواريخ الدفاعية المضادة المنتشرة بين الصين وتايوان.[21]

تحدد كونداليزاريس علاقة الولايات المتحدة بالصـين بثنائية الاسـتيعاب في المنظومة الاقتصـادية الدولية مع استمرارية الضـغط السياسـي الحذر لتكريس الانفتاح والديمقراطية والحذر من أطماعها الإقليمية في القارة الأسيوية مما يدعو إلى احتوائها من خلال إقامة علاقات جيدة مع خصومها كاليابان والهند وكوريا الجنوبية.22

كما تستخدم الولايات المتحد "تايوان" كورقة ضغط على الصين، من خلال تزويدها بنظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، ومساعدة تايوان في الاستقلال وهو ما يثير غضب الصين.

ازدادت مخاوف الولايات المتحدة من زيادة القدرات العسكرية للصين وتطويرها للتكنولوجيا العسكرية وما يمثله ذلك خطر على التوازن العسكري في آسيا بالإضافة على النمو المتزايد لقوة الصين الاقتصادية وتمكنها من منافسة المنتوجات الأمريكية في السوق الدولية، وهو ما يفسر لجوء الولايات المتحدة إلى محاصرة المنتجات النسيجية# الصينية للأسواق الأمريكية، مما دفع بالصين إلى التهديد بغلق الأسواق الصينية أمام المنتجات الزراعية للعالم الغربي.

ويمكن تحديد المصالح الأمريكية في شرق آسيا –والتي تشكل جوهر العلاقات الصينية الأمريكية–فيما يلي:

1- ضمان الحماية المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين من التعرض لأي هجوم.
2- الاستقرار في مضيق تايوان والتسوية السلمية لقضية تايوان.
3- منع الانتشار النووي في كوريا وتشجيع الوحدة بين الكوريتين.
4- تعزيز التحالف الأمريكي –الياباني والوقوف ضد امتلاك اليابان لأسلحة نووية.
5- التسوية السلمية للخلافات الصينية مع دول الجوار حول الحدود البحرية من أجل حرية التجارة في المياه الاقليمية لجنوب الصين.
6- ضمان الانفتاح الاقتصادي في شرق آسيا[23]

والملاحظ هو أن هذه المصالح لا تختلف كثيرا عن مصالح الصين في المنطقة مما يشكل جوهر المواجهة.

يكمن الخطر الصيني بالنسبة للولايات المتحدة في القدرة على تطوير اقتصادها واستخدامه لتحقيق تأثير سياسي في شرق آسيا، فهي تعتمد على استراتيجيتها الصناعية والتجارية وتعاملاتها مع القوى الكبرى وكذلك الصغرى لضمان انتشار تام في العالم، كما ان الصين اليوم تعد قوة عسكرية أولى في منطقة شرق آسيا بأسطول بحري وقدرات جوية وقوات برية تنافس التواجد العسكري الأمريكي وهو ما يفتح المجال لخلافات سياسية بين الطرفين.24

إن ما يحكم العلاقات الصينية الأمريكية مرتبط بثلاث نقاط أساسية تشكل معالم ومستقبل هذه العلاقات وهي:

1-حدود الطموح الصيني والأهداف الحيوية التي تسعى الصين على تحقيقها على المستوى الاقليمي والدولي.

2-قدرة السياسات الأمريكية في كبح الصعود الصيني خاصة وأن الحروب المحدودة والاستباقية أثبت عدم فعاليتها، كما ان نتائجها غير مضمونة مقارنة بإمكانات المواجهة الاقتصادية والدبلوماسية.

3-مدى تعارض أو توافق المصالح الأمريكية في شرق آسيا مع المصالح الحيوية للصين.25

ومن هذه المنطلقات يمكننا تحديد طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية وفق رؤية تاريخية، اقتصادية ايديولوجية، بتفاعل كل هذه العوامل ومقارنتها بعلاقات القوى المهيمنة مع القوى الصاعدة، وذلك من خلال الجدول التالي:[26]

الفاعلون	العلاقات الأمنية	مستوى الاعتماد المتبادل (علاقات اقتصادية)	التنافس الأيديولوجي	النتيجة

الولايات المتحدة – الصين	تفوق القدرات العسكرية النووية للولايات المتحدة على الإمكانيات العسكرية للصين (عدم تكافؤ)	عالي جدا بالنسبة للطرفين.	إلى حد الآن ضعيف ويكاد ينعدم.	العلاقة تحتاج إلى تحديد

-إن تزايد الاهتمام الأمريكي بالصعود الصيني يعود إلى تقاطع الأهداف والمصالح في منطقة شرق آسيا، إذ أن الصين تسعى إلى تعزيز قدراتها العسكرية الهجومية وتحقيق الاستقرار في "مضيق تايوان" وكذلك ضمان حل سلمي لوضعية تايوان بعيدا عن المطالب الانفرادية بالاستقلال.

وتفضل الصين نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية وتوحيد الكوريتين وخروج القوات الأمريكية من المنطقة كما تتخوف من التقارب الأمريكي الياباني واحتمال امتلاك اليابان للسلاح النووي.

تعتمد الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي للتواصل مع الولايات لمتحدة وكل دول العالم، وتسعى إلى التسوية السلمية لحدودها البحرية مع الجيران.

إن هذه الأهداف والمصالح لا تختلف في مجملها عن أهداف ومصالح الولايات لمتحدة في منطقة شرق آسيا، وهو ما يفسر التوافق الواضح في السياسات الخارجية للبلدين، غير أن الاختلاف سيكون أكيدا حول من سيحتل الصدارة في المنطقة مستقبلا.[27]

ثالثا: القوى الصاعدة وافريقيا

تعمد الولايات المتحدة على إقامة علاقات مع القوى الصاعدة وخاصة الهند والبرازيل، فالهند أول الدول المتأثرة بالعولمة وترى#وزيرة الخارجية السابقة كونداليزارايس

أنها تعد بأن تكون دولة ديمقراطية فاعلة في تشكيل النظام العالمي كما ان البرازيل حقق نجاحا كبيرا على مستوى استخدام الديمقراطية والأسواق لمعالجة سلبيات الماضي.[28]

إن العلاقات مع الأمريكيتين يجب ان تتعزز مع دول ديمقراطية استراتيجية مثل كندا والمكسيك وكولومبيا والبرازيل والشيلي وتمثل الأمريكيتين اهتماما بالغا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لما تشكله من تهديدات أمنية من عصابات إجرامية، وأنظمة استبدادية وتهريب المخدرات.[29]

1-كوريا الشمالية:

صنفت الإدارة الأمريكية كوريا الشمالية كإحدى دول محور الشر لامتلاكها أسلحة الدمار الشمل خاصة الصواريخ والأسلحة النووية، وهو ما يشكل لها تهديدا لوجودها في اليابان، تايوان، أو كوريا الجنوبية، وعلى مجالها الحيوي الممتد في شرق آسيا ما يحتويه من دول حليفة وأهداف استراتيجية.

إن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الشمالية لم تعرف الاستقرار منذ الحرب الباردة حيث انحازت كوريا إلى المعسكر الشيوعي، كما واصلت تحديها للولايات المتحدة عبر تطوير برنامجها النووي سنة 2002، رغم الاتفاق الذي يربط الطرفين عام 1994، والقاضي بتعهد "بيونغ يونغ" بوقف التجارب النووية.

لقد أكدت كوريا الشمالية مساعيها لكي تصبح قوة نووية وأعلنت انسحابها من معاهدة خطر انتشار الأسلحة النووية والتخلي عن اتفاقية الهدنة لعام 1953 التي أنهت الحرب التي كانت قائمة في شبه#الجزيرة الكورية، وأصبحت تهدد في كل مرة كوريا الجنوابية (حليفة امريكا) بخرق مجالها الجوي في أكثر من مناسبة.[30]

استمر توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية رغم الوساطات التي قامت بها كلا من الصين وروسيا وكان الشرط الأساس هودفع كوريا الشمالية إلى تفكيك منشآتها النووية مقابل تقديم مساعدات#اقتصادية وتقارب أمريكي، غير أن "بيونغ يونغ" لم تبد نية صادقة في الخضوع إلى هذه الشروط#واستمرت في تحديها مدركة

ان امتلاك الأســـلحة النووية اســـتراتيجية فعالة رادعة في ظل امتلاكها من قبل دول محدودة في النظام الدولي، والدخول إلى النادي النووي هو نجاح في الانضـمام إلى عالم الفاعلين الدوليين وحصانة ضد أي تهديد خارجي.

إن التحدي الكوري الشـمالي للولايات المتحدة وإصـرارها على تطوير برنامجها النووي أثار تساؤلا مركزيا حول رد الفعل الأمريكي الذي تميز بالليونة عكس ما حدث ضد العراق، وفي هذا المجال طرح المسؤولون الأمريكيون عدة حجج تبرير سياستهم تجاه كوريا الشمالية نجملها فيما يلي:

1- كوريا الشـمالية لم تقم بأعمال عدوانية او غزو عسـكري ضـد بلدان أخرى مثل ما فعل العراق في غزو للكويت.

2- عدم وجود حافز اقتصـادي واضـح كما هو نفط العراق بل كوريا الشـمالية تعيش حالة اقتصادية مزرية وأوضاع انسانية سيئة.

3- يرى "**بول ولفويتز**" أن كوريا الشـمالية تتيح امتيازا لأمريكا مقارنة بالموقف من العراق، نظرا لاحتياجها إلى تنفيذ خطة بناء المفاعلات النووية والحصـول على شحنات الطاقة والبترول، إن "بيونغ يونغ" واجهت تراخي عملية إنشاء المفاعلات ووقف شحنات الطاقة الأمريكية بإعادة تشغيل مفاعلاتها النووية والتوسع في صادراتها من الصواريخ.

4- تتيح كوريا الشـمالية للولايات المتحدة فرصـة الحركة في شـبه الجزيرة الكورية ومراقبة التسـلح في المنطقة خاصـة وأن التقارير#المخابراتية تشـير إلى وجود إمكانية انتاج الأسلحة البيولوجية والكيماوية.

5- اختلاف الطبيعة الاقليمية بين منطقة شـبه جزيرة كوريا ومنطقة الشـرق الأوسط.[31]

2–إيران:

لا تتردد الولايات المتحدة في إبداء تدمرها من استراتيجية إيران الساعية للهيمنة على الشرق الأوسط متخذة من تطوير السلاح النووي وسيلة لذلك، فقد اعتبرها من

دول "محور الشـــر" نظرا لعلاقاتها مع المنظمات التي تصـــنفها أمريكا إرهابية ومتطرفة كحركة طالبان، وتنظيم القاعدة، غير ان التحدي الكبير الذي يجابه الولايات المتحدة في إيران، هو قدرتها على الصمود ضد الحصار الاقتصادي المفروض عليها منذ أزمة الرهائن وإصرارها على إقامة برنامج نووي أصبح حقيقة واقعية تهدد كل دول المنطقة ويضع حدا للتفوق الاسرائيلي المدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ويقول هنري كسنجر بصدد إيران: "إن النظام الإيراني يعمل على بناء صواريخ بعيدة المدى قادرة على ضـرب الشـرق الأوسـط ومعظم أوربا الوسـطى، وهو يطور قدرات نووية سرية باستخدام تكنولوجيا مزدوجة مع الغرب مع بعض الدعم من روسيا بالرغم من توقيعها على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النوية".[32]

ويضـيف كسـنجر لمواجهة التحدي الإيراني أنه: يتعين على الولايات المتحدة بذل مجهود رئيسي للتوصل إلى إجماع عبر الأطلسي يربط الدبلوماسية بضغوط معقولة ومقترحات دبلوماسـية متفق عليها تجاه إيران، بإتباع سـياسـة ثابتة ومتماسـكة وتصالحية"[33]

ويتفق برجنسكي مع كسجنر، في هذا الطرح.

إذ يقول في كتابه "الاختيار": «ستزيد الشراكة النشطة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من فرص تحول إيران في نهاية المطاف من "غـول" إقليمي إلى عامل استقرار في المنطقة».

ويضيف: "ستكون مجمل المنطقة المصدرة للطاقة أكثر استقرارا إذا أعيد دمج إيران هي المراكز الجغرافية للمنطقة في المجتمع العالمي واستئناف مجتمعها مسـيرته نحو الحداثة، وذلك لن يحصـل طالما#أن الولايات المتحدة تسعى إلى عزل إيران... لذا في هذه القضية سوف تخدم امريكا مصالحها الاستراتيجية بشكل أفضل إذا ما اتبعت اوربا"[34]

لقد تعددت الأسباب التي شكلت محور الأزمة في العلاقات الإيرانية الأمريكية ويمكن تحديدها فيما يلي:

أ-موقف إيران من غزو العراق حيث ساهمت في مساعدة النظام العراقي للتصدي للغزو الأمريكي وعلاقاتها بالتيار الشيعي في العراق.

ب-الملف النووي الايراني الذي يعتبر محددا رئيسيا في طبيعة ومستقبل العلاقات بين الطرفين.

جـ-طبيعة النظام السياسي الإيراني، ذو البعد الديني والذي يبدي العداء الصريح لقيم الغرب، وهو ما دفع الولايات المتحدة وحتى الاتحاد الأوروبي إلى الدعوة لتغيير النظام في إيران بحجة حقوق الانسان والديمقراطية.[35]

3 -افريقيا:

يقول هنري كسنجر في كتابه: "هل تحتاج أمريكا على سياسة خارجية؟ ان السياسة الأمركية في افريقيا هي وسيلة لإزالة آثار الماضي الممثل في الجذور الافريقية لقسم هام من المواطنين الامريكيين الذين استبعدوا في مراحل سابقة كما أن مشاكل القارة المعاصرة تمثل تحديا لعالم يطمح إلى بناء نظام عالمي"[36]

وراح كسنجر يعدد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها القارة السوداء من:

- ضعف النمو الاقتصادي.
- لحروب الأهلية والإبادة الجماعية للسكان.
- تفشي الفساد.
- انتشار العصابات والجريمة المنظمة.
- غسيل الأموال وتمويل الجماعات الارهابية.
- تفشي الأمراض بصورة كارثية كالإيدز خاصة.

ويرى كسنجر أن افريقيا لا تشكل مصالحا جيوسياسية كبيرة لأمريكا غير ان التاريخ يفرض عليها ان تلعب الدور الرئيسي في تنظيم الجهد الجماعي ودعم المنظمات الدولية لمواكبة مشكلات القارة وتطويرها خاصة في ظل ضعف الاستثمارات الأمريكية بها وضعف المبادلات التجارية معها مقاربة بالقارات الأخرى.[37]

وبدورها تتحدث كونداليزارايس عن جهود الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الافريقية وتقول: "لقد عملت الإدارة الأمريكية على مساعدة الزعماء الديمقراطيين في الكثير من دول افريقيا مثل: غانا، ليبيريا، مالي، موزنبيق، كما ساهمت في محاربة مرض الايدز في إطار مجهود غير مسبوق قائم على القوة والرؤية النافذة والرحمة وكانت شريكا نشيطا في حل الصراعات بدءا من إبرام اتفاقية السلام الشامل التي أنهت الصراع بين شمال السودان وجنوبه، ومرورا بمشكلة البحيرات الكبرى، وانتهاء بإرسال قوات تدخل لإنهاء الصراع في ليبريا[38]

وتنطلق نظرة الوزيرة الأمريكية السابقة من موقع القطب المهيمن الذي يسعى على الاضطلاع بمسؤولياته في تحقيق السلام في#العالم، والتدخل في شؤون الكون ليس حسب ما تقتضيه المصالح الاستراتيجية والمادية فقط، بل بما تمليه الالتزامات الأخلاقية والرمزية التي لا تترك مجالا للشك في قوة الولايات المتحدة قدرتها على تسيير العالم.

وخلاصة القول: إن سعي الولايات المتحدة الامريكية إلى إبقاء سيطرتها على العالم في ظل تنامي قوة الدول الصاعدة في كل القارات وعلى كل المستويات يدفعنا إلى التساؤل التالي:

هل هو التوجه نحو عالم متعدد الاقطاب، أم هو تراجع منظم يبقي على الولايات المتحدة قطبا مهيمنا مهما كان الأمر؟

خاتمة:

إن استشراف مستقبل الولايات المتحدة المرتبط بتحولات السياسة الدولية وبظهور تحديات رئيسية داخلية متعلقة بالتراجع الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية والسياسية، وخارجية راجعة إلى صعود قوى جديدة بالإضافة إلى القوى التقليدية نتيجة توزع عوامل القوة وتغير المعطيات الجيوستراتيجية والتطورات التكنولوجية.

كما أن مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية تحكمه محددات رئيسية مرتبطة بتوجهات سياستها الخارجية من جهة، وبقدرات منافسيها على الساحة الدولية من جهة أخرى، وهو ما يدفعها إلى التكيف مع معطيات الواقع وتصور الاحتمالات الممكنة التي قد تميز عالم الغد.

لقد ترك الاستخدام المفرط للقوة العسكرية آثارا سلبية على موقع القطب المهيمن، وأصبح التفكير في قيادة العالم المتعدد الأقطاب بأسلوب العمل الجماعي أحسن وسيلة للبقاء في الريادة.

الهوامش:

[1]-كونداليزارايس، **إعادة التفكير في المصلحة القومية، واقعة أمريكية من أجل عالم جديد،** دراسات عالمية عدد 77، مركز الاعلامات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 8-10.

[2]-مكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 149-150.

3-السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 313.

4-نفس المرجع، ص 320.

5-اندرية غلوكسمان، **التصدع الغربي: غرب ضد غرب،** ترجمة: حسونة المصباحي/ منشورات اللجنة العامة للثقافة والإعلام، طرابلس (ليبيا)، 2006، ص 144-145.

[6]-هنري كسنجر، **هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية**، ص 327

[7]-فيتالي نومكن، **العلاقات الروســـية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، انعكاســات على الأمن القومي**، الطبعة الأولى، عدد 99 من ســلســلة محاضــرات الامارات، مركز الامادرات للدراســات البحوث الاســتراتيجية، أبو ظبي، 2006، ص 4.

[8]-نفس المرجع، ص 28.

-9*Emmanuel TODD، Op city، P73*

10-Ibid، P180.
11-Ibid، P170.
12- Emmanuel TODD، Op city، PP 174, 175.
13-Thierry Garcin، Les grandes questions Internationales، depuis la chute de Berlin، Economica، Paris, 2001، P82

4[1]-زملي خليل زاد، مرجع سابق، ص 18.

5[1]-عبد المعبود الأشـــول، اعلاقات الأوروبية – الأمريكية بين الاســـتقلال والتبعية، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، جويلية 2004، ص116-117.

[1]-نفس المرجع، ص 118#1

P198.، Op city،Emmanuel TODD16-
P82-83.، op city،TheirryGarcin17-

8[1]-خليل العناني، **دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية الســياســة الدولية**، ال عدد151، المجلد 26، جانفي 2004، ص 39.

[19]-زملي خليل زاد، **التقييم الاستراتيجي**، مرجع سابق، ص 17-18.

0[2]-ماكسيم لوبفافر، مرجع سابق، ص 182.

1[2]-السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 39.#

22-Robert J. Art, Op City, P 351

P340،Ibid23-
P341.، Op City،Robert J. Art24-
P347.،Ibid25-
P358.،Ibid.26-

27-كونداليزارايس، المرجع السابق، ص 11.

28-نفس المرجع، ص 12.

29-أسامة الغربي حرب، مرجع سابق، ص 174-175.

30-نزيرة الأفندي، **المأزق الأمريكي "في شبه الجزيرة الكورية**، سياسة الدولية، العدد 151، المجلد 38، جانفي 2003، ص 192-193.

31-هنري كسنجر، مرجع سابق، ص 199.

32-نفس المرجع، ص 202.

33-زبيغينوبرجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، مرجع سابق، ص 89.

34-سامح راشد، **إيران في مواجهة الضغوط الخارجية السياسية الدولية**، العدد 155، المجلد 39، جانفي 2004، ص 154.

35-هنري كسنجر، **هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية؟**، مرجع سابق، ص 202.

36نفس المرجع، ص 203.

37-كوداليزارايس، مرجع سابق، ص14.

32-محمد خليفة: إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، على:

http://www.univ chlef.dz/Ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_5.pdf

33-مكتب العمل العربي، الموارد البشرية ودورها في الحياة الإقتصادية، مجلة العمل العربي، القاهرة العدد98 ،1997.